

الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في تونس المستقلة وأوهام الدّفاع المشترك (1955-1963)

حفيظ طبّابي

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية

مقدمة :

شكّلت المعارضة اليوسفيّة لاتفاقيات الاستقلال الداخلي وكذلك مقرّرات مؤتمر صفاقس المتعلقة بالأمن والدفاع علاوة على سياسة التعلّنت الفرنسية التي لم تكن تتّجه نحو فك الارتباط وإنّما المحافظة على المواقع التي تحتلّها في تونس لتعويض السلطات التي تسلمتها حكومة الاستقلال، عوامل مهمّة ساهمت في دفع مسار تجسيم السيادة الأمنية والدفاعية، يضاف إلى ذلك تغيّر المعطيات الدولية بانطلاق مسار تصفية الاستعمار بعد هزيمة فرنسا المدوية في ديان بيان فو واندلاع الثورة الجزائرية وانعقاد مؤتمر باندونغ وكان ذلك بمثابة نهاية عهد وبداية عهد جديد. فلم يعد أمام الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة غير الإقرار بالأمر الواقع إمّا بتأخير الحلول أو البحث عن أفضل الشروط للمفاوضات. وتوجّب على السّلطة الوطنية الفتية تكريس هذا الواقع الجديد ببعث نواة الجيش الوطني باعتباره أحد أركان مقومات السيادة وتصفية القواعد العسكرية تدريجيّا ابتداء بالجنوب وانتهاء ببنزرت وتنويع التعاون العسكري خشية رهن السيادة الوطنية أو التفرّط فيها لصالح حليف واحد.

I - "المناعة" : الهاجس الدائم

1) القدرات العسكرية الفرنسية في تونس وشمال إفريقيا في أوت 1954 :

يقدّر عدد الجنود الفرنسيين في شمال إفريقيا بعد زيارة منداس فرانس إلى تونس يوم 31 جويلية 1954 وإعلانه منح تونس استقلالها الداخلي، بنحو أكثر من 95.000 (جنود وضباط). وهذا العدد يعكس أهمية الحضور العسكري الفرنسي في المنطقة مما يجعل فرنسا في موقع قوة زمن الإعلان عن استقلال تونس والمغرب الأقصى واندلاع الثورة الجزائرية.

وبداية من أوت 1954 سارعت فرنسا إلى تدعيم منظومتها العسكرية الاستخبارتية (شبكة استعلامات) لتتلاءم مع الوضعية الجديدة⁽¹⁾. ولما كانت البلاد التونسية تحد الجزائر فهي تهتم أمن فرنسا مباشرة. ويعد إنشاء شبكة استعلامات أمرا خاضعا لمنطق استراتيجي يهدف إلى تعويض خدمات موظفي المراقبة المدنية. وكان هدف بولاتور يرمي إلى تعزيز القدرات العسكرية لمواجهة احتمالات توسيع نطاق الحرب في البلدان الثلاثة. ومنذ جويلية 1956 اتخذت الحكومة الفرنسية سلسلة إجراءات تستجيب لمشاغلها. وتم تحويل مصلحة الاستعلامات التي تم تركيزها سنة 1955 إلى مصلحة التوثيق التونسية S.D.T وتمثلت مهمتها في مراقبة كامل التراب التونسي بهدف جمع المعلومات الاستخبارتية ذات الطابع العسكري لفائدة الجيش الفرنسي⁽²⁾.

وقدّر (عديد effectif) حجم القوات الفرنسية المسموح بها بالتواجد والتمركز بالبلاد التونسية بنحو 40.000 وكان موزعا كالتالي⁽³⁾.

1) Machat (Samia) : Les relations Franco-Tunisiennes : Histoire d'une souveraineté arrachée (1954-1964). L'Harmattan, Paris, 2005- p 79.

2) Idem.

3) الفرقة الفرعية بينزرت-Subdivision de Bizerte : بنزرت - الماتلين
الفرقة الشمالية - Division Nord :

أ) مدينة تونس وأحوازها

ب) الوديان، أم دويل، Cap Servière ، بوفيشة، زغوان، الحمامات، قليبية، طبرية، مجاز الباب.

ج) الكاف، سوق الجمعة، تبرسق، عين دراهم، طبرقة، سوق الأربعاء.

د) سوسة.

الفرقة الجنوبية - Division Sud :

1) صفاقس

2) قفصة

وقد خضع اختيار هذه المناطق لاعتبارات ومتطلبات الدفاع التالية: حماية قاعدة بنزرت، الحفاظ على خطوط الاتصالات مع الجزائر ومراقبة الحدود مع ليبيا. وهذا ما كان يستدعي تكفل جيش البر بالسيطرة الدائمة على المناطق في الجهات التالية (بنزرت، الكاف، القصرين، قفصة، الحدود التونسية الليبية). وهذا الاحتلال يجب أن يكون مدعوما بنقاط ضرورية على الساحل الشرقي لتغطية المجال الجوي التونسي يضاف إلى ذلك حرية الحركة على مسالك المدخلين الكبيرين les 2 pénétrants : بنزرت - سوق هراس وبنقردان - قابس - تبسة والسلسلة الصحراوية طبرقة - قفصة علاوة على الحصول على تسهيلات عبور على كلّ المسالك الأخرى للبلاد التونسية وتغيير النظام اللوجستي الحالي بالكامل والمتمركز حول مدينة تونس والذي يجب أن يصبح قطباه بنزرت وقابس⁽⁴⁾.

وهكذا تبدو تونس المستقلة للوهلة الأولى وكأنها دولة محتلة. وكان على السلطة الوطنية التونسية أن ترفع هذا التحدي ببعث النواة الأولى للجيش الوطني وتوسيعها والدخول في مفاوضات عسيرة وشاقة، تتخللها أزمات وهزات، لتنظيم بقاء محدود للقوات الفرنسية تمهيدا لإجلائها لاستكمال أحد أهم مقومات سيادتها دون القطع مع توجهاتها المراهنة على العالم الغربي.

وظلّ هاجس تكريس السيادة في المجالين الأمني والدفاع يؤرقان حكومة الاستقلال وشكل أهم طرفي المعادلة التي هي في الغالب نتاج توازن/ معادلة

(3) قابس، مارث، مدينين، تطاوين، جرجيس، بنقردان.

(4) وحدات صحراوية.

وإجمالاً فإنّ أهم نقاط تركز القوات الفرنسية:

نقاط إسناد - Points d'appui :

- مدينة تونس (العوينة، صلامبو، أميلكار)

- صفاقس، قابس، رمادة، قفصة.

- بنزرت، قليببة (بئر دراسن)

مراكز - Postes :

مجاز الباب، مارث، برج البوف، مشيشيق، جنانين، فور سان (برج الخضراء).

انظر :

Archives de Vincennes- Service historique de l'armée de Terre (S.H.A.T.)

Serie 2H - Bobine S485 Carton 2H 292 Dossier1 non foliotée (Annexe n°III - fiche juin : 1956).

.Idem (4)

بين الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير الأمن الداخلي والخارجي والتأييد الدبلوماسي لمواجهة أي تهديد.

(2) هاجس المناعة :

دفعت محدودية الموارد بالبلاد التونسية إلى المراهنة على التنمية البشرية والاقتصادية مقارنة بمصاريف التسلح المكلفة وغير المنتجة. ولتحقيق هذه المعادلة تم البحث عن دعم استراتيجي خارجي يقوم به العمل الدبلوماسي بالمراهنة على المعسكر الغربي. وقد حدّد تشبّث سلطة الاستقلال بالقيم الغربية، خياراتها في ميدان الأمن والدفاع وتنويع الشراكة مع العالم "الحر" مثلاً وعدم الالتجاء للمعسكر الشرقي وإقامة علاقات حُسن جوار مع دول المغرب والمشرق العربيين ورفض نزعات الهيمنة ذلك أنّ بناء مغرب عربي هو دعم لأمن تونس وعامل إيجابي في التنمية الاقتصادية. فبناء دوله عصرية سيمكّن تونس - في نظر القيادة السياسية - من كسب احترام القوى الكبرى وتحديد الولايات المتحدة التي ستكون خير سند لمنع التهديدات الخارجية.

لقد اعتبرت مسألة تركيز الأمن الداخلي وضمان الأمن الخارجي من أوكد مهمّات سلطة الاستقلال وظلّت هاجساً يؤرقها على الدوام إذ كان يجب على أية دولة تحترم نفسها، في نظر الماسكين بالسلطة، أن توقّر الحدّ الأدنى من القوة، والحدّ الأدنى من المصادقية على الصّعيد العسكري لردع كل محاولة من شأنها أن تعرض أمن البلاد إلى الخطر. فقد كانت تونس، تبدي نفس الهشاشة ونفس الشروخ وشواهد التاريخ كثيرة منذ الحروب البونيقية وحتى زمن غير بعيد.

وفي هذا الاتجاه كان أمام السلطة الوطنية التونسية خياران :

- فضّل الخيار الأول إبرام اتفاقية تحالف مع فرنسا غير أنّه تبيّن استحالة ذلك لاستمرار فرنسا في حربها ضد الجزائر. فما كانت ترغب فيه فرنسا آنذاك هو حصولها على قواعد عسكرية وهو أمر ليس من الجائز قبوله إلا في نطاق اتفاقية دفاع متوسطي تم عرضها على كل من إسبانيا وإيطاليا غير أنّها لم تفض إلى نتيجة بسبب استمرار الحرب في الجزائر.

- اتّجه الثاني نحو الولايات المتحدة، غير أنّ العقيدة التي حدّدها كل من الرئيسين إيزنهاور وكينيدي كانت ترمي إلى عدم إبرام اتفاق عسكري في منطقة

شمال إفريقيا خصوصا وأنّ الحرب الجزائرية لم تنته بعد، والأمريكون ما زالوا بعدُ في بداية مغامرتهم في الهند الصينية⁽⁵⁾.

إن موقف السلطة الوطنية التونسية الفتية يفسّر بـ "قراغ القوة" كما جاء على لسان الباهي الأدغم. وهذه القناعة تتبع من هذا التصوّر الذي يقدّم تونس بأنّها بلد لا يمتلك مقوّمات المناعة والتي تعود في نظرها إلى الموقع الجيو سياسي الذي كان يعرّض البلد، على مرّ الزّمن، إلى ضغوطات لا حصر لها. وهي حقيقة تاريخية يجب أخذها بعين الاعتبار. وهذا لم يمنع، رغم قلة الإمكانات، أن تحافظ تونس نسبيا على استقلال قرارها⁽⁶⁾.

وكان على الحكومة التونسية أن تناور لتثبيت الاستقلال وتدعيم أركان السيادة دون القطع مع فرنسا التي ظلت مترددة في تكريس هذا المطلب.

II - الاستقلال في كنف التعاون :

1) بروتوكول 20 مارس 1956 :

بإمضاء بروتوكول 20 مارس 1956 اعترفت فرنسا باستقلال تونس وبحقّها في ممارسة مسؤولياتها في ميدان الشؤون الخارجية والأمن والدّفاع وكذلك إمكانية إنشاء جيش وطني. وإذا ما أشار البروتوكول إلى علاقات بين الدولتين في نطاق التكافل وخصوصا في ميدان الدفاع والسياسة الخارجية فإثّه مكن، على أيّة حال، من تحرير الدّولة التونسية من جميع القيود. وقد أثار حرص الدولة الناشئة على ممارسة سيادتها كاملة، معارضة الحكومة الفرنسية التي رغبت في تنقيح بروتوكول 20 مارس من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بل أكثر من ذلك فقد تدخلت لدى بعض الدول لمطالبتها بعدم الاعتراف باستقلال تونس إلا بعد إجراء التعديل⁽⁷⁾. وهكذا واجهت البلاد التونسية منذ البداية عقبات جمّة، لأنّ اعتراف فرنسا باستقلال تونس، كان مرتبطا في ذهنية الفرنسيين بعدد التحفظات وقد كانوا يعتقدون أنّ الاستقلال سوف لن يكون نافذ المفعول إلا بعد مراجعة اتفاقيات الحكم الدّاتي بينما كان التونسيون يعتقدون أنّ

5) Ladgham (Béhi) : Le sens de la politique des étapes in *Etudes Internationales* n°31, 1989, p p 185-186

6) Idem P 187.

7) Driss (Rachid) : les débuts de la politique étrangère. In *Etudes Internationales* n°31, février 1989, pp 172- 174.-173.

الاستقلال أصبح ساري المفعول منذ 20 مارس 1956. وهدد الجانب التونسي أثناء المفاوضات بدعوة المجلس القومي التأسيسي إلى إعلان الاستقلال إذا لم تقبل فرنسا الاعتراف بذلك.

وبإعلان المجلس القومي التأسيسي في جلسة 8 أبريل 1956 "أنّ تونس دولة حرة ومستقلة..." تخلصت تونس من جميع القيود بما فيها الاستقلال في كنف التكافل وهو ما اضطرّ فرنسا إلى قبول الأمر الواقع غير أنها ظلت تثير العراقيل أمام وزارتي الشؤون الخارجية والدفاع إلا أنها لم تفعل في ذلك⁽⁸⁾.

(2) تذكير بالاتفاقيات :

لقد تضمنت معاهدة باردو (12 ماي 1881) غموضا فيما يتعلق بمسألتَي الأمن والدفاع. وتشير المادة الثانية إلى السلطتين العسكريتين الفرنسية والتونسية على أن يزول احتلال القوّات العسكرية الفرنسية للمراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن على الحدود والسواحل عند ما تتفق السلطانان الحربيتان الفرنسية والتونسية وتقرّران معا بأنّ الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

وتأتي بعد هذه المادة، التي يمكن لكل طرف أن يؤولها وفق مآربه، المادة الثالثة لتعطي فرنسا حق التدخل المستمر لحماية الباي من كلّ خطر يهدّد ذاته أو عائلته أو يعيث بأمن مملكته خارج المناطق المشار إليها في المادة الثانية.

وجاءت اتفاقية المرسى (8 جوان 1883) لتؤكد بوجه عام ما جاء في معاهدة باردو وخصوصا في مادتها الرابعة المتعلقة بالدفاع التي أكدت الوضع الفعلي وليس الوضع القانوني القائم أثناء إمضاء الاتفاقيات...

من هذا المنطلق بحثت المفاوضات أثناء الإعداد لاتفاقيات الحكم الدّاتي في جوان 1955 تثبيت الوضع القائم منذ سبعين سنة من الحماية بعدم إثارة موضوع إنشاء جيش وطني تونسي. غير أن البند العاشر من اتفاقيات 3 جوان 1955 قد أقرّ إدخال تعديلات في النصوص المتعلقة بالدفاع والآليات التي

8) Ladgham (Behi), déclaration du 14/5/1957 in Etudes internationales n° 31, février 1989, pp 175-176.

بإمكان تونس اتخاذها في مجاليّ الدفاع والأمن على شرط اتخاذها باتفاق مشترك بين الجانبين.

وتضمّن البند العاشر كذلك تأكيد تعاون تونس مع فرنسا وتعهّدها باتخاذ الإجراءات المطلوبة من أجل ملاءمة نظامها الدفاعي والأمني العام الذي أعدته فرنسا لتحمل مسؤولياتها بمعنى انخراط تونس في التنظيم الدفاعي للعالم "الحُر".

وتؤكّد الاتفاقيات أنّ قائد الجيوش الثلاثة يؤدي مهمة وزير الدفاع وهو ما يعني أنّها حفظت لفرنسا مسؤوليات مراقبة الحدود والمياه الساحلية والموانئ والمطارات ومراقبة الأسلحة والمتفجّرات وأجهزة البثّ الإذاعي. وباختصار، فإنّه من الواضح أنّ الاتفاقيات أكّدت لفرنسا وحدها السلطة الحصرية في مجال الدفاع الخارجي لتونس وتتوقع تدخلها في حال وجود تهديد خطير للأمن الداخلي للمملكة.

إلا أنّ السؤال الذي يطرح، هل أنّ الاتفاقيات متلائمة مع تكوين جيش وطني تونسي؟ من الصّعب الإجابة على هذا السؤال. وما من شك أنّ معاهدة باردو لا تتعارض مع تكوين جيش وطني إلا أنّ البند الرابع من اتفاقيات المرسى يحول دون ذلك. وأكثر من هذا فإنّ روح اتفاقيات جوان 1955 التي أقرّت الاستقلال الداخلي ومجموع النصوص المتعلقة بمسألة الدفاع لا تتوافق مع ممارسة تونس لسيادة تشتمل على حرية إنشاء قوات مسلحة أو حرية استخدام تلك القوات.

وقد كانت السلطات العسكرية والسياسية الفرنسية حذرة إزاء تكوين جيش وطني تونسي. فكامل المنظومة التي تعطي فرنسا مسؤولية الدفاع عن البلاد التونسية، هي في نظرهم كل لا يتجزأ. وإنّ عزل مفهوم الجيش عن مرتكزه الوطني خطير. فهو يعني، في نظر الفرنسيين تهديدا لصرح المنظومة الدفاعية التي أقامتها فرنسا، لأنّ التشريع والتنظيم الإداريين ونظام الحكم الدّاتي يركز على مبادئ أنّ الجيوش الفرنسية مكلفة بأعباء الأمن، وتشكّل، باستثناء الحرس الملكي، القوات العسكرية الوحيدة في البلاد التونسية⁽⁹⁾.

9) S486 2H293 D1 non foliotée (mémoire : 27/12/1955)

III - البحث عن حلّ خارج إطار الاتفاقيات: الدفاع المشترك

1) مبررات الدفاع المشترك :

لقد تمّ التأكيد، في كلّ التقارير والمذكرات التي تولّت تحريرها مكاتب الدراسات الاستراتيجية العسكرية في تونس أو فرنسا على، أنّه لا بدّ أن لا يغيب عن أذهان المسؤولين الفرنسيين أثناء مفاوضاتهم لضبط وتحديد علاقات التكافل بين تونس وفرنسا، الأهمية البالغة للبلاد التونسية للدفاع عن إفريقيا الشمالية" زمن الحرب. على أنّه يجب أن تتخذ الإجراءات الضرورية، زمن السلم، لتأمين حرية ممارسة مسؤولية فرنسا في الوقت المناسب. وهو ما يبرّر، في اعتقاد الاستراتيجيين العسكريين الفرنسيين، الإبقاء الدائم على عدد هام من الجنود في البلاد التونسية.

يبرّر، واضعو الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، ذلك بأهمية الموقع الاستراتيجي لتونس الواقعة في الطرف الشرقي لشمال إفريقيا، وفي الزاوية الجنوبية الشرقية للحوض الغربي للمتوسط وهو ما لا يسمح لفرنسا بأيّ حال من الأحوال، أن تترك مسؤولية الدفاع عنها في زمن الحرب. ومن جانب آخر، على فرنسا أن تضمن كلّ التسهيلات لقمع الثورة الجزائرية⁽¹⁰⁾.

ويعتبر موقع البلاد التونسية ذا أهمية: فتراجع البريطانيّين في شرق المتوسط والتوسّع السوفيّاتي في البلاد العربية، جعل من البلاد التونسية موقعا متقدّما للدفاع عن الحوض الغربي للمتوسط. "فالخطر" القريب يمنع من التفكير، بالنسبة للساسة والعسكريّين الفرنسيّين، من التخلي، لأي طرف كان، عن مسؤولية الدفاع عن تونس. فتونس، مع بنزرت، التي تتحكّم في الطريق الرابط بين ضفتي المتوسط واتّساع واجهتها المتوسطية الشرقية، واتصالها البرّي مع ليبيا، تمثّل القلعة الجنوبية الشرقية للدفاع عن العالم "الحر"⁽¹¹⁾.

ويوفر التمرّكز الحالي للقوات الفرنسية في البلاد التونسية دعما من الأهمية بمكان في البحث عن المعلومات الاستخباريّة من جهة، ويمكن من مراقبة وتغطية الصحراء التي ييسرها العرق الكبير، من جهة ثانية. لكن الأمر الأساسي هو أنّ القوات الفرنسية المتمركزة في الجنوب تقف حائلا دون

10) S485 2H292 D1 non foliotée (projet d'assistance militaire entre la France et La Tunisie en date du 3/4/1956).

11) S 485 2H292 D1 - non foliotée (fiche 20/6/56 et note du 22/6/56).

السيطرة المفاجئة لأية قوة أجنبية (مصرية، سوفياتية أو غيرها...) على مناطق هبوط الطائرات بالجهة وتوقر خطأ أوليا لمقاومة قوات برية قادمة من ليبيا وقادرة كذلك على إحباط العناصر "المتمرّدة" العاملة على الحدود التونسية الجزائرية.

وإنّ عودة التوتر وتصادم المعارضة اليوسفية في الجنوب (مدنين، قابس، قفصة، توزر) يمكن أن يوقرا المساعدة للثوار الجزائريين إذ هناك تواجد مكثف لعناصر جيش التحرير الوطني الجزائري (في الجنوب الغربي لقفصة) تتحرك بكامل الحرية ليس للسلطات التونسية عليهم رقابة وبإمكانهم التواصل مع الجهة الجنوبية الشرقية. وأصبح الجنوب التونسي الجهة المفضلة لنشاط الثوار الجزائريين وهو ما يشكل تهديدا خطيرا "للأراضي الفرنسية" في الجزائر وحقول البترول الواقعة جنوب خط مورييس.

وتستوجب الأهمية الإستراتيجية لتونس عموما والجنوب على وجه الخصوص في نظر الاستراتيجيين الفرنسيين، المحافظة على القواعد الجوية في كلّ من قفصة وقابس ورمادة لمواجهة "الأخطار" القادمة من الشرق والثوار الجزائريين وتأمين حقول البترول⁽¹²⁾.

إنّ التجهيز الدفاعي يتجاوز بكثير الإمكانات التونسية وخصوصا في المجالين البحري والجوي. إنّه يتجسّم أساسا في هذه الميادين : الانتهاء من تهيئة القاعدة البحرية في بنزرت ووضع شبكة واسعة للاستشعار الكهرومغناطيسي على الواجهة الشرقية المتوسطية والصحراء الليبية. ويرى واضعو الاستراتيجية العسكرية الفرنسية أنّه إذا تمّ القبول بالتدخل العسكري الفرنسي، فأنّه يجب الإعداد لذلك ومن ثمة فإنّه يبرّر الحضور الدائم في تونس لقوات برية فرنسية لتأمين التجهيزات الجوية والبحرية والإعداد لتدخل القوات لمواجهة خطر قادم من الشرق⁽¹³⁾.

ومن ناحية أخرى، فإنّه من الأهمية بمكان إنشاء مجلس دفاع مشترك يجسّم التعاون بين فرنسا وتونس في ميدان الدفاع ووضع القوات العسكرية التونسية تحت إمرة جنرال مختلف الجيوش زمن الحرب، وتحت إمرة وزير

12) S443, 2H292 D3 non foliotée (fiche :20/6/1956 et note du 22/6/1956).

13) Idem.

الدّفاع، ماعدا بنزرت ومناطق الحدود زمن السلم. وهكذا فإنّ حق الإبقاء على القوّات الفرنسية في تونس ينبع من ضرورات الدفاع وعددها لا يمكن أن يقلّ عن 30.000 إلى 35.000 رجل⁽¹⁴⁾.

ويستوجب ذلك أن تتمركز القوّات الفرنسية في كامل أنحاء البلاد. ويجب أن تتطابق مناطق التمرکز هذه مع حاجيات الدفاع كضمان الدّفاع عن قاعدة بنزرت والقواعد الجويّة وتجهيزات الرّادار ومراقبة المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالإضافة إلى خطوط الاتّصالات : قاعدة بنزرت، الحدود الليبية، بنزرت، سوق هراس، بنقردان، قابس، تبة. ويجب على جيش البرّ أن يتمركز في أربع مناطق تتمدّد لتأخذ شكل قوس : من بنزرت إلى قابس وبنقردان⁽¹⁵⁾. وتمكين بنزرت من نظام استثنائي لا يخضع للتشريع التونسي extraterritorialité وضمان استخدام التّجهيزات الموجودة مع إمكانية توسيعها⁽¹⁶⁾.

(2) رؤيتان مختلفتان :

لقد طرحت مسألة الدفاع المشترك عندما طالبت تونس بتنقيح اتفاقيات 3 جوان 1955 بعد انعقاد مؤتمر صفاقس (15-18 نوفمبر 1955) الذي طالب فيه المؤتمرون "بتكوين قوّة عمومية تكون نواة (الجيش وطني) تساعد على تحقيق الهدوء واستتباب الأمن والسلام بأرض الوطن..." وجاء بروتوكول الاستقلال ليكرّس هذا المسار إذ اعترفت فرنسا "أنّ أحكام اتفاقيات 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها وينجم عن ذلك مبادرّة تونس لمسؤولياتها في ميدان الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطني تونسي. وفي نطاق احترام سيادتهما تتفق فرنسا وتونس بحريّة على تحديد أو إكمال صيغ تكافل لتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحهما فيها مشتركة خاصة في ميداني الدفاع والعلاقات الخارجية.

¹⁴ Idem.

¹⁵ يمتد هذا القوس من قاعدة بنزرت إلى جهة الكاف - غار الدماء فجهة القصرين - قفصة، انتهاء بجهة قابس وبنقردان.

¹⁶ idem.

أ) الرؤية الفرنسية :

لقد نصّ البلاغ المشترك الصادر يوم 15 جوان 1956 بمناسبة إبرام الاتفاق حول التمثيل الدبلوماسي (13 جوان) أنّ المفاوضات التونسية الفرنسية تهدف إلى إبرام معاهدة تحالف وصداقة. وقد بينّ آلان سافاري Alain Savary في لقاء جمعه ببورقوية بباريس في 25 جوان 1956، موقف الحكومة الفرنسية وصرّح للصحافة : "إنّ المفاوضات التي ستفتح غدا مع الرئيس الحبيب بورقوية وحكومته لها هدف رئيسي هو إعداد معاهدة تحالف وصداقة تمّ وضع مبدئها في ميداني الشؤون الخارجية والدفاع. وفي الميدان الدبلوماسي ستحدّد المعاهدة صيغ عملنا المشترك وعلى الصعيد العسكري ستقيم المعاهدة الفرنسية التونسية قواعد الدفاع المشترك بين فرنسا والبلاد التونسية. وفي هذا المجال تضطلع فرنسا بمسؤوليات جسام مصمّمة على مجابقتها. ففي الإطار الإستراتيجي الغربي، لفرنسا دور يتعيّن القيام به وهو دور يقتضي أنّ المواقع التي لها من الأهمية في الدفاع عن العالم الحرّ ما لقاعدة بنزرت يجب الاحتفاظ بها. كما أنّ ذلك الدور يقتضي إبقاء قوّة عسكرية عصرية في القطاعات الأساسية والبلاد التونسية محسوبة في تلك القطاعات. ولذلك فإنّه لا يمكن وجود دفاع عن فرنسا ولا دفاع مشترك عن فرنسا والبلاد التونسية بدون حضور القوّات الفرنسية في البلاد التونسية. وسيقع تدقيق ضبط صيغ مرابطة تلك القوّات الفرنسية وإبقاء المطارات وشبكة الرادار والقواعد اللازمة ضمن إطار المعاهدة المقبلة، معاهدة التحالف والصداقة بين البلدين⁽¹⁷⁾.

وأثناء افتتاح المفاوضات (26 جوان 1956) أكّد كريستيان بينو Christian Pinau أمام مجلس الجمهورية الموقف الفرنسي وصرّح بقوله : "إنّه ليس من الممكن تصوّر رحيل الجيش الفرنسي من المغرب الأقصى ومن البلاد التونسية"⁽¹⁸⁾.

لقد اعتبرت فرنسا إمضاء اتفاقية الدفاع المشترك شرطا مسبقا لكلّ مساعدة عسكرية. فالاتفاقيات المبرمة بين تونس وفرنسا في 20 مارس 1956 وتبادل الرسائل في 21 جوان 1956 بين السفارة الفرنسية والحكومة التونسية

17) Le Nouvel Etat (1956-1958), Tome I, Dar El Amal, Tunis, juin 1982, pp 391-392.

18) Ibid.

وضعت كمبدأ أنّ كل مساعدة عسكرية لاحقة ستكون مرتبطة بالمفاوضات حول اتفاقية دفاع مشترك⁽¹⁹⁾. كلّ ذلك بهدف المحافظة على الوحدة الدفاعية لشمال إفريقيا وتنظيم مشاركة هذه البلدان في الدفاع العام عن العالم الغربي وعدم التخلي عن مسؤوليات فرنسا في إنجاز هذه المهمّات⁽²⁰⁾.

وقد توخّى واضعو الاستراتيجية العسكرية الفرنسية صيغة "الدّفاع المشترك". فماذا كان يعني لهم ؟ إنّ الدّفاع المشترك هو في نظرهم إطار للدفاع عن العالم "الحرّ" وتشارك بين دولتين ذاتي سيادة ويستوجب من فرنسا الاعتراف بأنّ الأمن الخارجي لتونس هو بمثابة أمنها في حال نشوب نزاع شامل أو محدود، أمّا من جانب تونس فيتطلّب في المقابل تمكين فرنسا الإيفاء بتعهداتها بالقبول بأن تكون مسؤولية إدارة جهاز الدّفاع فرنسية أضف إلى ذلك الوجود الدائم على التراب التونسي للتجهيزات والوسائل الضرورية لتنفيذ بعض مهمّات الدّفاع الخارجي⁽²¹⁾ ويلحّ واضعو هذه الإستراتيجية على ضرورة الدفاع المشترك بتقديم شئى التبريرات ذلك أنّ المزايا التي يوقرها ضرورية للجانبين : فبالنسبة لفرنسا، تشكّل إفريقيا الشمالية، جنوب منطقة حلف شمال الأطلسي، وفي مواجهة تهديد يستهدف المعابر بين صفتي المتوسط، الرّكيزة البريّة والجوية والبحرية الأساسية لدعم القواطع العملياتيّة لأروبا الوسطى والجنوبية والمتوسط والشرق الأوسط. كما تمثّل، علاوة على الدّفاع عن شبه الجزيرة الأوروبيّة، عمقا يستجيب لمتطلبات الحرب العصرية. أمّا بالنسبة لتونس، فإنّها ستبقى في هذا الإطار العام، القاعدة الدفاعية المتقدّمة في اتجاه المشرق وتمكّن من تأمين المراقبة والاستشعار عن بعد إضافة إلى السّماح بالتدخّلات البحرية والبريّة⁽²²⁾.

ودائما ووفق التّصور والطرح الفرنسيّين، ليس هناك أيّ حياد ضدّ الجغرافيا إذ تشكّل تونس هدفا إستراتيجيا : ففي صورة نشوب نزاع سيتمّ مهاجمتها بكلّ تأكيد وبما أنّه ليس باستطاعتها صدّ هذا الاعتداء فإنّه عليها الاندماج في الدفاع الغربي. وفي زمن الحرب، ستكون الحياة الاقتصاديّة لتونس، المعزولة، مستحيّة لأنّها مرتبطة بحرّية المواصلات البحرية والجوية

19) S 486 2H293 D1 folio 23.

20) Idem folio 130.

21) S443-2H247 – D2 non foliotée/ (note sur la défense Commune : 5/4/1957).

22) Ibid.

في المتوسط ذلك أنّ حريّة المواصلات هي من بين أهداف استراتيجية الدفاع الغربي. فليس بإمكان تونس، زمن الحرب، العيش والدفاع عن نفسها إلا في الإطار الغربي. وهذا الإطار يستوجب منها التعاون مع فرنسا في الدفاع المشترك⁽²³⁾.

أمّا مضمون الدفاع المشترك فيتمثل في تعهّد مختلف الدول في المشاركة في الميادين الأكثر ملاءمة لإمكانياتها العسكرية والجغرافية والتقنية. ويتمثل دور فرنسا في امتلاكها شروط التفوق في الميدانين البحري والجويّ ولذلك عليها أن تتعهّد بإعداد وبناء التجهيزات العسكرية والتقنية الضرورية، زمن السلم. أمّا تونس، فتساهم، داخل هذه المنظومة، بمواردها وقوّاتها العسكرية بالتّناسق مع فرنسا بهذه التّجاعة. وعلى تونس وفرنسا التعاون، زمن السلم، ضمن هيئات مختلطة وخصوصية لإعداد الهياكل والمخطّطات الضرورية لهذا الدفاع. وعلى الجانبين أن يحدّدا بالاتفاق المشترك، المهمّات الملقاة على عاتق كلّ منهما. ومهما يكن من أمر، فإنّ الإشراف العسكري للدفاع المشترك ومسؤولية وإدارة الدفاع الجويّ والبحري لتونس "يجب" أن يعود لفرنسا.

أمّا البنية الأساسية للدفاع المشترك فمتكوّنة من مجموع القواعد والتجهيزات البريّة والبحريّة والجويّة التي تتوقّر على نظام مستقل للاتّصالات، يكون تعهّدها وتشغيلها من مشمولات القوات العسكرية الفرنسية وحدها.

وبخصوص القوّات المشاركة فإنّها تضبط بالنسبة للجانب التونسي حسب طرق وصيغ تضعها الحكومة التونسية. وهذه المشاركة يمكن أن تتجاوز التراب الوطني في إطار الدفاع عن العالم "الحر"، وتوقّر فرنسا كلّ الدّعم لهذه القوّات. أمّا القوّات الفرنسية فتتمتّع داخل التراب التونسي بكامل حركة التنقل وبوضع خاص على المستوى التشريعي أو الجبائي أو القمريقي، وبإمكان فرنسا، في إطار مهمّتها في الدفاع عن العالم "الحر"، أن تطلب من تونس القبول بوجود قوّات حليفة على أرضها.

واصطدمت المفاوضات التونسية الفرنسية حول إمكانية تقديم تسهيلات أو إبرام تحالف أو شراكة عسكرية بالعقبة الجزائرية. فهذه المفاوضات لم تتطّلق بعد ويمكن للوضع أن يستمر على حاله في نظر واضعي الإستراتيجية العسكرية الفرنسية طالما استمرّت الحرب في الجزائر وتوصلوا إلى استنتاج

23) Ibid .

مفاده أنّه يستحيل على فرنسا توقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع هذا البلد. وفي انتظار ذلك وجب البحث عن اتفاقية جزئية، وهذه الاتفاقيات يجب أن توضع على أساس الدفاع المشترك دون الإشارة إلى ذلك ودون التصريح بكلمة "تكافل". وضمن هذا التكتيك الجديد قدم الخبراء العسكريون الفرنسيون مجموعة من المقترحات لعلّ أهمّها جلاء القوّات الفرنسية من الحاميات جنوب البلاد في أجل معقول وتحديد وضع قاعدة بنزرت والحصول على التسهيلات لتشغيل وإتمام توسعة تجهيزات الجيوش الثلاثة في قيادة بنزرت والنصف الشرقي لماطر⁽²⁴⁾.

ومن جانب آخر، تعتقد فرنسا أنّ جلاء القوّات الفرنسية عن التراب التونسي قبل أن ينظّم ويستكمل الدفاع المشترك، سيخلق حالة خطيرة لأمن مجموع العالم "الحرّ". وأكدت بأنّ وضع مخطط لتخفيض عدد قوّاتها أو تجميعها لا يمكن أن يطبّق فعليا إلا بعد إبرام معاهدة دفاع مشترك وعلى أنّ منظومتها العسكرية في تونس لا تشكّل إطلاقا جهاز احتلال. وقد أوضحت الحكومة الفرنسية في هذا الصدد في مذكرتها بتاريخ 1957/4/8 بأنّ النشاط العسكري الممارس في ذلك الوقت بمحاذاة الحدود الجزائرية لم يكن إلا بسبب تواجد مجموعات مسلّحة هامة على طرفي الحدود، كما أضافت "أنّها مستعدة لدراسة الحلول التي تسمح بتأمين احترام حيادية التراب التونسي طبقا للقانون الدولي، إزاء تدخّلات مصدرها الأراضي المحاذية، في أحسن الظروف وبكلّ الضمانات".

ويستشف من كل هذه المواقف التي عبّرت عنها فرنسا، فكرتان رئيسيتان :

أولها : عدم قبول أي شرط مسبق قبل فتح مفاوضات الدفاع المشترك، الهدف منها، على ما يبدو، الاحتفاظ بضمانات.

ثانيا : العمل على الحفاظ على بعض الوسائل بهدف مضايقة نشاط المسلّحين الجزائريين في تونس ذلك أنّ تونس وطبقا للقانون الدولي وكما يرى الفرنسيون، لا تؤمّن احترام حيادها⁽²⁵⁾.

24) Op.cit : défense Commune (aide mémoire sur les négociations Franco- Tunisiennes: 27/11/1957).

25) S443 2H247 D2 non foliotée (note a/s des problèmes militaires : 2 /12/1957).

ب) الرؤية التونسية :

اعتبرت الحكومة التونسية من جانبها، أنّ الجلاء التدريجي للقوّات الفرنسية عن التّراب الوطني نتيجة حتمية لبروتوكول الاستقلال. وانطلق مسار التصفية بتونس جهاز الأمن (أفريل 1956) وبعث نواة الجيش الوطني في جوان 1956 ووضع حدّ للدور الذي كان يتحمّله الجيش الفرنسي في ميدان الأمن والدّفاع.

ولقد أعلنت تونس مرارا أنّها مستعدّة للتفاوض حول طرق وأساليب التعاون مع فرنسا في ميدان الدفاع شرط أن ينجز بكلّ حرّية وفي نطاق احترام السّيادتين. وبما أنّها تعتبر التّمرّكز العسكري الحالي لا يستجيب لمتطلبات أمن العالم "الحرّ" وإثما لحاجيات جهاز احتلال، فقد جعلت من تجميع القوّات الفرنسية في بنزرت شرطا مسبقا لفتح مفاوضات الدّفاع المشترك. وتعتقد الحكومة التونسية أنّ القوّات المسلّحة الفرنسية المتمركزة حاليا في البلاد تمّ الاحتفاظ بها دون موافقتها وأنّ وجودها يعتبر من مخلفات الاستعمار الذي لا يتطابق مع السّيادة وحقّ تونس في التفاوض بكلّ حرّية⁽²⁶⁾.

جاء ذلك في ردّ بورقيّة على كريستيان بينو وآلان سافاري في جريدة لوموند إثر انطلاق المفاوضات التونسية الفرنسية يوم 26 جوان 1956 بقوله: "إنّ ما أدلى به مؤخرا بعض شخصيات الحكومة الفرنسية من تصريحات وما نشره قسم من الصحافة من التعاليق يفسح المجال لتوقع تباينات عميقة في وجهات النّظر بخصوص المشاكل ذات الصّبغة العسكرية من تنظيم للدّفاع التونسي ومن مرابطة الجنود الفرنسيين بالبلاد التونسية. وتلك التّباينات ستظهر أثناء المفاوضات التي بدأت الآن تاركة الفرصة سانحة لتوقع حدوث تصلّب في الموقف الفرنسي ولربّما حدوث حوار من نوع حوار الصّم. نحن نسلم بأنّ القوّات التونسية لا تستطيع في اللّحظة الرّاهنة الاضطلاع وحدها بالدّفاع عن البلاد التونسية ولذا يمكن للجنود الفرنسيين أن يقوموا بهذا الدّور لفترة انتقالية. ولكننا لن نسمح أبدا أن يكتسي حضور القوّات الفرنسية في بلادنا وخاصّة في بنزرت صبغة دائمة بدعوى الإستراتيجية الغربية أو الدّفاع عن العالم الحرّ لأنّ كلّ احتلال تقوم به قوّات مسلّحة أجنبيّة لبلد من البلدان بدون رضى من ذلك البلد هو اعتداء على سيادته ويشكّل نوعا من الاستعباد. وإنّه لمن الغريب حقا

26) Ibid.

أنّه في عالم ينتسب إلى الحرّية وإليها تنتسب كذلك البلاد التونسية يحدث أن تتحوّل تلك المطالبة بالحرّية بالنسبة إلى بلدنا فتصبح استعبادا له مستمرا وانتهاكا لحرّيته بالذات. فالمسألة التي ستوضع على بساط البحث في المفاوضات هي بالنسبة للحكومة التونسية ليست ضبط كميّات استقرار القوّات الفرنسية بالبلاد التونسية بل هي على العكس من ذلك ضبط كميّات مغادرة تلك القوّات عنها كلما صارت القوّات التونسيّة قادرة على القيام بالحلول محلّها" (27).

إنّ الهاجس الذي ظلّ يسيطر على تفكير مسؤولي الحكومة التونسية هو وجوب إزالة كلّ ما من شأنه أن يجعل من القوّات الفرنسية المتمركزة في تونس "قوّات احتلال محتملة" فضلا عن كونها عنصر ضغط في المفاوضات بين الطرفين. وهنا يجب الإشارة إلى الفرق الشاسع بين القوّات الفرنسية والتونسية عددا وعتادا (40.000 جندي مقابل 2.300 سنة 1956، 17.000 مقابل 6.500 سنة 1957).

وانطلاقا من هذه المعطيات لم تبد الحكومة التونسية أيّ استعداد في الدخول في مفاوضات لإمضاء اتفاقية دفاع مشترك.

وإذا ما عبّرت الحكومة التونسية عن ولائها للعالم "الحرّ" وتعلّقها بقيمه فلم يكن بإمكانها أخلاقيا أن تمضي اتفاقية الدفاع المشترك مع بلد في مواجهة دائمة مع "إخوان" لها في الجزائر أو إذا ما دخلت فرنسا في نزاع مع إحدى الدول العربية (وهو ما حدث أثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956) غير أنّها مستعدة لمنح فرنسا تسهيلات في إطار حلف شمال الأطلسي. والحال هذه، فإنّ تونس لا ترى مانعا من إمضاء اتفاقيات جزئية (28).

وتضمّنت المذكرة الفرنسية بتاريخ 25 فيفري 1957 استعداد الحكومة الفرنسية أن تناقش بالتوازي التّخفيض في عدد القوّات الفرنسية وصيغ تحالف فرنسي تونسي. وفي ردّها على هذه المذكرة بتاريخ 11 مارس 1957 رفضت الحكومة التونسية هذا العرض وأوضحت أنّ مبدأ جلاء القوّات الفرنسية التدريجي من التراب التونسي مطروح في بورتوكول الاستقلال (29).

27) Le Monde : 27/6/1956.

28) Bourguiba (H), discours...

29) S375 2H 136 D2 folio 320.

لقد كان الغرض من بعث الجيش الوطني التونسي تركيزا لأحد أهم مقومات السيادة. فمنذ إنشائه عبّرت السلطة التونسية عن رغبتها في التخلص من الوصاية الممكنة للجيش الفرنسي بإرسال وحدات للوسط والجنوب بالإضافة إلى مشاركة الجيش التونسي في أحداث أكتوبر ونوفمبر، إثر اختطاف الطائرة المقلّة لقادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية الخمسة (1956/10/22)، في كلّ من قابس ومارث وبيير دراسن... كما تمّ استخدامه لشلّ حركة الجيش الفرنسي الأمر الذي اعتبره القادة العسكريون موقفا "غير ودي" للجيش التونسي.

وظلّ التونسيون يرون في توقيع اتفاقية الدّفاع المشترك من مخلفات الاستعمار وطريقة مبطنة لإدامة الاحتلال العسكري ووسيلة غير معلنة لدعم المجهود الحربي في الجزائر.

وشكّل موضوع الانسحاب المسبق من بنزرت أحد مرتكزات الدّعاية التونسية وما فتئ استمرار الحرب ضدّ الجزائر يخيّم على كلّ محاولة للتعاون. فمواقف الحكومة التونسية الدّاعمة للحق الجزائري ظلّ يمنعها من التحالف العسكري مع فرنسا لأن هذا التحالف يعني في نظر الرأي العام التونسي تحالفا ضدّ الثورة الجزائرية⁽³⁰⁾.

ويرى الجانب التونسي أنّ فرنسا تبحث في جميع المناسبات وخصوصا تلك المتعلقة بتجهيز الجيش، على إبقاء تونس من الناحية العملية في وضع تبعية. ولذلك عملت الحكومة التونسية كلّ ما في وسعها للقطع مع هذا الانفراد الفرنسي. وقد استعرض الحبيب بورقيبة في خطابه يوم 1957/11/28 حجم الأسلحة الرّمزية من الولايات المتحدة وبريطانيا التي بلغت أهميّة كبرى⁽³¹⁾.

وعلاوة على ذلك يجب إضافة سببين آخرين هما خشية التونسيين من إعادة احتلال تونس الذي يعتبرونه احتمالا قائما ما دامت القضية الجزائرية لم تجد حلا فضلا عن كون وجود قوّات أجنبية هو انتهاك صارخ للسيادة والاستقلال⁽³²⁾.

30) Bourguiba (H), discours (5/12/1957).

31) S443 2H247 D3 : (note relative aux perspectives d'avenir de la présence militaire française en Tunisie : 10/12/1957).

32) Ibid .

IV - التلاؤم مع تغيّر الأوضاع :

تشير تقارير سنة 1957 الصادرة عن مكتب الدّراسات الإستراتيجية العسكرية إلى ضرورة التأقلم مع الواقع الجديد بالتخلّي عن الأساليب القديمة (الوصاية والاستشارة) واعتماد سياسة المشاركة وتقديم المساعدة الفنية.

وإلى أواخر سنة 1956 وبداية سنة 1957 لا تزال القوّات الفرنسية التي بلغ تعدادها زهاء أربعين ألفاً متمركزة في كامل أرجاء البلاد إلا أنّ التحركات الشعبية في صائفة وخريف 1956 (بعد اختطاف الطائرة المقلّة لخمس من قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية يوم 22 أكتوبر 1956) دفع بالحكومة التونسية إلى المطالبة بجلّائها. فقد أصبحت القوّات الفرنسية بعد الأحداث الأخيرة محاصرة في ثكناتها ولم تعد تتمتع بحريّة الحركة. وأشارت تقارير القيادة العسكرية إلى الأثر السلبي لهذه الإجراءات من ذلك الشعور بعقده الإبعاد والفقدان التدريجي للثقة في القيادة والشك في جدوى الحضور في البلاد التونسية وفقدان الرّوح القتالية⁽³³⁾.

وربطت الحكومة الفرنسية الجلاء عن الجنوب التونسي بتمكينها من وضع خاص في بنزرت وأن تكون مهابط الطائرات في الجنوب تحت مراقبة محايدين كما طالبت بمراقبة الحدود التونسية الجزائرية. أمّا الحكومة التونسية فجعلت من جلاء القوّات الفرنسية شرطاً مسبقاً لكلّ تفاوض حول بنزرت رافضة في الوقت ذاته أيّ مراقبة لحدودها مع الجزائر.

وقد أشار السّفير الفرنسي جورج قورس Georges Gorse في برقية إلى وزير الخارجية الفرنسي مورييس فور Maurice Faure بتاريخ 19/2/1957 إلى تناقض الموقف التونسي بقوله : تصرّح الحكومة التونسية أنّها اختارت المعسكر الغربي دون لبس غير أنّ الإجراء الذي تقترحه في الواقع ينتهي إلى تحييد وإبطال منظومة الدّفاع الإستراتيجي التي تمّت إقامتها في تونس. والسلطات التونسية عاجزة على تأمينه في الوقت الحاضر⁽³⁴⁾. وكان السّفير الفرنسي واعياً بأنّ كلّ تأخير في المفاوضات سيجرّ فرنسا إلى تخفيف

33) Op.cit (Salambô : sans date. Fiche a/s des Conditions d'existence des troupes françaises en Tunisie dans un futur immédiat).

تجب الإشارة إلى أنّ هذا الوضع لا ينطبق إلا على القوّات البرية أمّا القوّات الجوية فلا زالت تتمتع بحريّة الحركة والمناورة في العوينة وسيدي أحمد وقصّة وقابس ورمادة.

34) Machat (Samia) : op.cit p 90.

منظومتها دون مقابل في مواجهة متطلبات الحرب في الجزائر وأنها ستجد نفسها دون أية ضمانات في المستقبل⁽³⁵⁾.

ويرمي موقف فرنسا إلى توفير ضمانات تكون وسيلة ضغط في المفاوضات والاحتفاظ بوسائل بإمكانها أن تضايق وتحد نسبياً من نشاط الثوار الجزائريين في تونس.

وإذا ما اعتبرنا تطوّر الأحداث منذ 1957 يمكن أن نلاحظ أولاً أن فرنسا خسرت الكثير من الضمانات⁽³⁶⁾. كما أن قرار 25 جوان 1957 الذي وضع حداً لكل نشاط عملياتي للقوات الفرنسية بالبلاد التونسية لم يعد يسمح لها بأن توجه بفاعلية نشاط جيش التحرير الوطني الجزائري على الأراضي التونسية. واعتبر برنامج التخفيض في عدد القوات الفرنسية (من 40.000 إلى 17.000) وتجميعها في بنزرت، أحادي الجانب وأنه لا يشكل في نظر الحكومة التونسية سوى مرحلة كما جاء في تقارير القيادة العسكرية الفرنسية. وأنه إذا لم تتوصل فرنسا بسرعة إلى عقد اتفاق فإنها ستكون معرضة من هنا إلى أواخر 1957 وفقاً لخطة المراحل المنتهجة من قبل القيادة التونسية إلى مزيد من الضغوط التي سوف تؤدي إلى مزيد من التنازلات دون مقابل إلا في صورة اتخاذ الإجراءات اللازمة الضرورية أي اعتماد خيار القوة إذا لزم الأمر.

خلصت التقارير الصادرة عن القيادة العسكرية الفرنسية في تونس إلى الاعتراف بأن القوات العسكرية الفرنسية المتواجدة في البلاد التونسية لم تعد تلعب أي دور سواء تعلق الأمر بحماية الأشخاص والممتلكات الفرنسية أو مضايقة نشاط الثوار الجزائريين وبذلك لم يعد لها جدوى ومن الأفضل نقلها إلى الجزائر. كما لاحظت التأثير المعنوي السيئ الذي يحدثه هذا الوضع وعواقبه الوخيمة على معنويات الجنود⁽³⁷⁾.

1) البدائل والحلول الممكنة في تصوّر القيادة العسكرية الفرنسية في تونس :

ليس للجيش الفرنسي وضع قانوني واستمراره في البقاء في البلاد التونسية ليس إلا من باب ما جرت عليه العادة ولا يكتسب قاعدة قانونية، وهو

35) Idem

36) S443 2H247 D2 non foliotée (note a/s des problèmes militaires franco-Tunisiens : 2/12/1957).

37) Idem

بذلك عرضة، في كلّ الأوقات وحسب مشيئة التونسيين، لمشاكل ظلت حلولها النهائية موضع تأجيل دائم. والنتيجة هو انهيار بطيء ومتواصل للمواقع الفرنسية في البلاد التونسية. وهذا الوضع الانتظاري لا يمكن في نظر القيادة العسكرية الفرنسية في تونس، أن يأخذ صبغة دائمة دون أخطار جسام لمستقبل الوجود العسكري في هذا البلد. فأمام الأزمة المفتوحة، نتيجة تعليق المفاوضات التونسية الفرنسية، طرحت القيادة العسكرية الفرنسية خيارين للخروج من هذا المأزق.

(أ) خيار القوة :

تمثل هذا الخيار في إعداد خطة لإعادة احتلال البلاد (أطلق على هذه الخطة "المخشب والمعول" "serpe et pioche"). وقد تم التطرق إلى هذا الخيار في أكثر من مناسبة. ويبدو أنّه كان سهل التنفيذ نسبيا من الناحية العملية غير أنّ نتائجه السياسية هي من التعقيد والصعوبة بمكان وبالتالي لا تسمح باعتماده إلا في صورة غياب الحلول الأخرى - إذ هنا يجب توقع كلّ النتائج. فهو لا يعني فقط أن تقوم القوّات الفرنسية بتدخل عسكري وما يمكن أن تلجأ إليه الحكومة التونسية من إعلانها حرب المدن أو المقاومة الريفية "الفلقة" من جديد أو باعتمادها لحوادث جدية لأخذ المبادرة. إنّ هذا الخيار يطرح السيطرة على الحكومة التونسية وتحطيم كلّ مفاصل الحزب الدستوري (شعب - منظمات...) وأخيرا معرفة أي نظام بديل يجب أن يقام...⁽³⁸⁾.

ويحدّر السفير الفرنسي في تونس - جورج قورس - من اعتماد خيار القوة لأنّه سيسرّع مسار فقدان فرنسا لتأثيرها في المنطقة. كما أنّ خيار القوة لا يضمن - في تقديره - تغييرا في السياسة التونسية إزاء فرنسا. "فيورقية - بجميع عيوبه (الخبث - الغرور - الادّعاء) حسب رأيه - هو الأقرب إلى فرنسا بحكم ثقافته الفرنسية ودوره في جعل المغرب العربي مقطوعا نسبيا عن المشرق لارتباطه بالثقافة الغربية"⁽³⁹⁾.

38) S443 2H247 - D2 non Foliotée (note sur les négociations Franco-Tunisiennes 23/7/1956).

39) Cité par Machat (Samia) op.cit p 97.

ب) الخيار الدبلوماسي :

يرمي هذا الحل إلى تحقيق الهدف البعيد المدرج ضمن السياسة العامة للحكومة الفرنسية، أيّ تنظيم جهاز الدفاع المشترك. وأمام صعوبة تصور اتفاق حول قضايا الدفاع المشترك نظرا لاستمرارية القضية الجزائرية، فإنّ الهدف الآنّي تمّ حصره في تحديد الوضع القانوني للجيش الفرنسي في تونس⁽⁴⁰⁾. ويعني التفاوض والتخلي عن بعض المواقع على أن يقترن بضمانات صريحه بخصوص وضع القوّات الفرنسية من جهة، ومن جهة أخرى تأمين المواقع الأساسية في مجال الدفاع المشترك وخصوصا في بنزرت.

واتجهت الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، بعد أن استنفذت كلّ محاولاتها من أجل وضع شروط الدفاع المشترك وفق رؤيتها، إلى تدعيم الحضور العسكري الفرنسي عبر آلية التكوين والتجهيز بتدعيم الروابط بين الجيشين التونسي والفرنسي.... للحيلولة دون تراجع التأثير الفرنسي لصالح التأثير الانقלוيسكسوني. فممثل الولايات المتحدة لا يخفي موافقة بلاده أن تحلّ محلّ فرنسا في تونس لو طلب منها ذلك في صورة إصرار فرنسي على ممارسة استعمار مبطنّ جنوب المتوسط تحت غطاء وذريعة الدفاع المشترك⁽⁴¹⁾.

يضاف إلى ذلك محاولة انتزاع اعتراف من تونس "بحقوقها" في بنزرت وهو ما يعني أنّ تكون التجهيزات والمعدات العسكرية على ذمّة القوّات الفرنسية والإبقاء على بعض القواعد الدائرة في فلك قاعدة بنزرت في كلّ من قفصة ورمادة والعيونة وصفافس، واحتفاظ فرنسا بمسؤولية الدفاع الجوّي ومراقبة المياه الساحلية وبالتالي الحفاظ على التجهيزات الأساسية الضرورية: رادارات، اتصالات لاسلكية، مساعدات للملاحة... ما لم تتمكّن تونس من تأمينها وحتى، بعد الانتقال المحتمل والتدريجي لهذه المسؤوليات لتونس، فإنّ جهة بنزرت سيكون لها وضع خصوصي.

وعلى القوّات الفرنسية أن لا تتجاوز الـ 10.000 أو 15.000 جنديّ في رأيهم حتّى تبدو للتونسيين مقبولة بالمقارنة مع عديد قواتهم المسلّحة وأنّ مثل هذا التخفيف يمكن أن يجلب ارتياحا للتونسيين على عديد المستويات

40) S443 2H247 D3 non foliotée (note relative aux perspectives d'avenir de la présence française en Tunisie. Salambô : 10/12/1957).

41) Idem.

النفسية والذهنية والمادية بالجلء عن المراكز الحضرية واختفاء القيادة الجنوبية وزوال كل بعد استعماري للتواجد العسكري الفرنسي وتسليم الثكنات والتجهيزات العسكرية الهامة للسلطة التونسية.

وهذا التخفيف، لا بدّ وأن يكون مقابل امتيازات مماثلة ذلك أنّ على التونسيين أن يعترفوا للقوات الفرنسية بنظام أساسي Statut يمكن أن يكون مشابها بما قبلت به ألمانيا في اتفاقيات باريس. فمسائل حرية الحركة الجوية والبرية والبحرية إضافة إلى التسهيلات لتدريب القوات ضرورية لإعادة تنظيم المنظومة العسكرية الفرنسية في تونس⁽⁴²⁾.

(2) أوهام الدفاع المشترك:

لئن مرّ مسار العلاقات التونسية الفرنسية في المجال العسكري بعدة تطوّرات تراوحت بين التوتر والانفراج، فقد اعترفت فرنسا بحق تونس في إنشاء جيش وطني وفشلت في عرقلة تجهيز وتطوير هذه المؤسسة السيادية الناشئة وماطلت الحكومة التونسية في إبرام معاهدة دفاع مشترك بل والدخول في مواجهات دامية مع القوات الفرنسية المرابطة بتونس (الساقية، رمادة، بنزرت...) انتهت بجلء آخر جندي فرنسي من على أرض الوطن بمغادرته لقاعدة بنزرت يوم 15 أكتوبر 1963 وكان ذلك إشارة إلى فشل الدفاع المشترك. وقد استخلص جورج قورس في مذكرة للخارجية الفرنسية بتاريخ 1957/7/3 أن الدفاع المشترك ضرب من الوهم قائلا: "أن نحدّد سياستنا إلا على ضوء الحقائق مهما كانت مزعجة وغير مريحة وليس على مجموعة أوهام منها: الاعتقاد بإمكانية إبرام اتفاق للدفاع المشترك مع الحكومة التونسية في مستقبل قريب جدّا وأنه يستحيل على الحكومة التونسية المرتبطة بمجموعة من الضغوطات البسيكولوجية والسياسية أن توقع تحالفا مع فرنسا بسبب استمرار حرب الجزائر والاعتقاد بأنّه بالإمكان منع بورقية من الحديث عن القضية الجزائرية واتخاذ مواقف معلنة في هذا الصدد، وأيضا الاعتقاد بأنّ تعاوننا دائما يركّز على معطيات ثابتة ممكن مع نظام حزب الدستور في وقت لم تتحقّق فيه قواعده أنّه أنجز الاستقلال في جميع الميادين"⁽⁴³⁾.

تمنّت القيادة التونسية، بعد الهزّات التي اعترت العلاقات التونسية الفرنسية والمآسي التي صاحبتهَا، أن يفتح الباب بين الطرفين لقيام تعاون مثمر

42) S443 2H247 D2 non foliotée (note a/s des problèmes militaires : 2/12/1957).

43) Cité par Machat (Samia), op.cit pp 94-95.

نزبه وخال من أي مركب كما جاء على لسان بورقيبة - يكون على قدم المساواة بين دولتين تعرف فيه لا محالة أن بينهما فارقا كبيرا من حيث الثراء وسعة اليد بيد أن أضعفهما شأنا لا تقل عن أقواهما سلطانا وشعورا بالكرامة والعزة ولها ما لسائر شعوب الدنيا وما لشعب فرنسا من حنين للحرية وتعلق متين بالمساواة" (44).

خاتمة :

يعد تجسيم السيادة التونسية في ميداني الأمن والدفاع صعب المنال مقارنة بالمليادين الأخرى. وإذا ما استرجعت تونس سنة 1956 كامل سيادتها في ميداني الأمن الداخلي والتمثيل الخارجي (الدبلوماسي) فإنها بالمقابل كان عليها انتظار سنوات أخرى، تخللتها توترات ومواجهات، حتى تستعيد كامل سيادتها في ميدان الدفاع الوطني.

وقد كان للطرفين التونسي والفرنسي فهمان مختلفان للدفاع المشترك. فبينما ترمي فرنسا إلى ضبط الإجراءات العملية لتمرکز قواتها التي اعتبر وجودها ضرورة ملحة لكل دفاع مشترك كانت تونس تحرص على مغادرة هذه القوات كلما تهيأت الظروف لتحمل الجيش التونسي مسؤولية الدفاع. فما الذي يدفع فرنسا إلى الإصرار على هذا النهج؟ إنها ضرورة الدفاع عن مصالحها الحيوية جنوب وغرب المتوسط ومواجهة متطلبات الثورة الجزائرية ومراقبة الحدود التي تتسرّب منها الأسلحة للثوار الجزائريين... وإذا ما كان الطرف التونسي لا يمانع في إبرام اتفاقية دفاع مشترك، فإنه يشترط أن تتخلى فرنسا عن عقدة الاستعلاء والهيمنة والتفاوض، في هذا المجال، من موقع النّدية والمساواة.

وقد فرض الإصرار الفرنسي على إبرام اتفاقية دفاع مشترك، على تونس، الدخول في عديد المواجهات المسلحة أجبرت فرنسا على الاعتراف لتونس بكامل سيادتها في هذا المجال. فالاستقلال - في نظر بورقيبة - يتضمّن إجلاء القوات الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للحكم الذاتي الذي يتضمّن الاستقلال (خطاب 18 جوان 1956 بتطاوين).

44) خطاب بورقيبة في مؤتمر المصير المنعقد في بنزرت في أكتوبر 1964، منشورات كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، تونس 1965، ص ص 32-33.

